سياسات مناهضة التطرف
من منظور الامن المجتمعي (العراق انموذجاً)

أ.م.د. علي فارس حميد م.م. علي احمد عبد مرزوك
كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

التطرف هو فِكرٌ اثمٌ سَبَبَ المَاً، وَفَرّقَ اسراً، وَخَلّفَ حَسرَة بيُوتٍ كَانَت آمنة، لا يُقابلُهُ الا فِكرٌ اعمقَ مِنهُ هُوَ التَّسَامُح، فَالتَّطَرُّف لا يجلِبُ سِوَى مَزِيدًا مِنَ الكَرَاهِيَّةِ وَلَن يُولّدَ سِوَى الإنتِقَام، وبذلك يعد مِن اعتى المُهَدَّداتِ واشدهَا خَطَرًا عَلَى الانسان العِرَاقِي، وبوصفه قَضِيَّة أَمنيَّة مُعَقَّدَة تَحتَاجُ الى اِهتِمَامٍ مُتَعَدِّد الابعاد مِن دَوَائِر صُنعِ القَرارِ السِّيَاسِيّ، يُرَكِّزُ هَذَا الْبَحْثِ عَلَى تَفْكِيكِ ظَاهِرَةِ التَّطَرُّفِ فِي الْعِرَاقِ وَطَرْحِ بَعْضِ الْمُسْلِمَاتِ والابعاد الَّتِي مَنِ الْمُهِمِّ وَضعْهَا فِي الإعتِبَارِ عِندَ صِيَاغَةِ سِيَاسَاتٍ أَمنيَّةٍ مُجتَمَعِيَّة لِمُنَاهِضَةِ التَّطَرُّف فِي الْعِرَاق".

Abstract

In the Iraqi case, we find many phenomena of division (cultural, social, political, etc.) that extremism caused after the year 2003, a camp on social relations, and tyranny of cultural relations among political elites and their audiences, a division that gradually leans towards a departure from the rules Cultural competition, natural intellectual difference, and towards more pleading with violence-generating methods of terrorism, The spread of extremism and the result of it from violence and conflict is a logical result of the existence of a deep identity crisis, and this does not mean that social and economic disparities are at a lower level in promoting feelings of extremism and hatred in Iraq, but they become more dangerous when they exist within the framework of an incubating cultural environment, and a fragile society prevails. It has primary loyalties, and lacks the lowest foundations for shared social cohesion.

الكلمات المفتاحية: الغلو، التَّطَرُّف، الارهاب، الصراع، السياسات العامة، الامن المجتمعي، التسميم السياسي، الهويات الثقافية، الهوية الوطنية.

المقدمة

انتشرت في العقود الأخيرة من التّاريخ موجة عارمة من التَّطَرُّف في العديد من دول العالم، من بينها الدّولة العراقية، فقد استعملت الأيادي الطامعة بخيرات العراق كلّ أسلحة التَّطَرُّف المولّدة للإرهاب، فضلاً عن اعتماد تقنيّات واساليب فكريّة جديدة تستهدف التّحوّل باتّجاه ما أصبح يعرف دولياً بالتَّطَرُّف العنيف، ما سبب صراعات دموية تجتمع لديها الاجندات السياسية والايديولوجية والاجرامية، واظهرت قدرتها على استغلال العلاقات المعطلة داخل المجموعات الاجتماعية في الدولة، والتي عملت على تمزيق النّسيج الاجتماعيّ وزرع التّفرقة بين صفوف أبناءه، ما أدى إلى تشويه صورة الهُويّة الوطنيّة العراقية فضلًا عن تأثيراتها السّلبيّة على المنظومة الأمنية للدولة بكافة ابعادها.

اذ شهدت الأوضاع الثّقافيّة العراقيّة وبنية الأمن المجتمعي حالة من التفسخ والانحلال نتيجة ما تشهده وتعانيه من صراعات وتناقضات حادّة خرجت عن حدود الطّبيعيّ والمألوف، وباتت تهدد ليس فقط حالة الاستقرار الثّقافيّ حتّى في صورتها الرّثّة، بين أفكار وقيم متباينة بين المجموعات الاجتماعيّة المتنوعة وحوامل انساقها الثقافية بمختلف مشاربها (الدّينيّة، واللّغويّة، والعرقيّة . . الخ)؛ وإنّما ايضاً على حالة الاستقرار الأمنيّ المجتمعي الذي تفرضه حالة التّسميم السّياسيّ والتعبئة الفكرية بين القوى المتجاذبة على مسرح الصّراعات المتطرّفة(*).

وإنّ التّراكمات الّتي سببها التَّطَرُّف وجدالات الانقسام التي تمتدّ وتترسّخ وتتمثّل بحروب عقليّة داخليّة تطيح بكلّ سياسات التّعايش والتكامل الوطني القائمة على الوسطية والاعتدال وقواعد المنافسة الثّقافيّة والحوار والتّسامح الفكريّ والتّوافق على مشتركات ثقافيّة وطنيّة.

وإن تفكيك ظاهرة التَّطَرُّف في العراق وتراكماتها على حالة الأمن المجتمعي وما سببته من اثار جعلت المجتمع والدولة في موضع الهشاشة؛ تدعونا الى طرح سياسات أمنيّة مجتمعية ملائمة لمعالجة هذه الظاهرة.

أهمّيّة البحث

تواصلاً مع جهود الباحثين والكتاب وعلماء الدّين في العالم حول الاهتمام الفعّال بقضايا التَّطَرُّف وعملهم الجادّ على تجفيف منابعه وتشويه صورته، من خلال عقد المؤتمرات ودعم الباحثين وتدريب الفرق والنّاشطين على غرس قيم الاعتدال والتّسامح، تأتي اهمية هذا البحث من خلال التّساؤلات الآتية: كيف نواجه الهشاشة الأمنيّة المجتمعيّة الّتي سببها التَّطَرُّف؟ وما الجديد الذي يمكن اضافته إلى عشرات البحوث واوراق السّياسات والمقالات التي نشّرت في الاعوام الاخيرة عن الموضوع؟، وإلى سيّل الاقتراحات والتّوصيات الّتي خرّجت من مختلف النّدوات والمؤتمرات الّتي عقدت بهذا الشّأن؟

ومن مراجعة هذا التّراث الغنيّ، نجد انّ هناك قبولًا لبعض مسلمات(الأمن المجتمعيّ(**)) المتعلقة

بمفهوم(الهُويّة الوطنيّة)، والّتي تحتاج إلى اهتمام متزايد بوصفه احد المفاهيم المضادّة للتطرّف، كما انّ التّوجّه نحو مكافحة التَّطَرُّف بكافّة اشكاله وافكاره يعد خطوة حاكمة ضرورية لتجفيف منابع الارهاب وبناء الدّولة الدّيمقراطيّة الحديثة في العراق، ويعد خطوة لتحصين الدّولة العراقيّة والمجتمع امام ظواهر الارهاب والفكر المتشدّد، وكذلك خطوة داعمة لاستعادة وسطيّة وغنى الشّخصيّة العراقيّة وحضارتها.

لذلك سيتم التّركيز على البعد الأمنيّ المجتمعيّ لمناهضة التَّطَرُّف من منظور الهُويّة كركيزة من ركائز جسر الأمن المجتمعي الذي يربط التّنوّع الثّقافيّ باطار وطنيّ متسامح للوصول الى مجتمع اللّاعنف، بما تمليه الحاجة إلى الاعتراف بوجود الآخر المختلف بداخل الجماعة وخارجها.

إشكاليّة البحث

لايزال الحديث عن (التسامح، والتعايش، والاندماج الوطنيّ، وقبول الاخر) مبتعث ارتياب لدى الكثير من النخب الفكريّة والثّقافيّة و السّياسيّة العراقيّة، وتعود اسباب ذلك إلى التجاذبات السّياسيّة الحادّة وابعادها غير الوطنيّة و المهددة للهوية الوطنيّة ومبدأ المواطنة، واسقاطاتها الحاليّة على الواقع، اضافة إلى أن جزءاً منه يتعلّق بالفهم القاصر والمحدود لمعنى تلك المسالك الفكريّة ومبتغاها ومبناها، لذلك نعثر في الحالة العراقيّة الرّاهنة على الكثير من ظواهر الانقسام (الثقافي، والاجتماعي، والسياسي . . . الخ) الّتي سببها التَّطَرُّف بعد العام ٢٠٠٣، مخيّمة على العلاقات الاجتماعيّة، ومستبدة بالعلاقات الثّقافيّة في أوساط النخب السّياسيّة وجمهورها، وهو انقسام جانح بالتّدريج نحو الخروج عن قواعد المنافسة الثّقافيّة والاختلاف الفكريّ الطّبيعيّ، ونحو المزيد من التّوسّل باساليب العنف المولّدة للإرهاب.

فرضيّة البحث

أن انتشار التَّطَرُّف ومانتج عنه من عنف وصراع هو نتيجة منطقيّة لوجود أزمة هوية عميقة، ولا يعني ذلك أنّ التفاوتات الاجتماعيّة والاقتصادية في مرتبة أقلّ في تعزيز مشاعر التَّطَرُّف والكراهية في العراق، ولكنّها تصبح اكثر خطراً عندما توجد في إطار بيئة ثقافيّة حاضنة، ومجتمع هشّ، تسودّ فيه الولاءات الأوّليّة، وتفتقر إلى أدنى أسّس التّماسك الاجتماعيّ المشترك.

مناهج البحث

لكي يكون البحث متكاملاً بالشّكل الّذي يطرح ثماره من خلال تقديم تحليلات علميّة موضوعيّة إيجابيّة حول سياسات مناهضة الْغُلُوّ والتَّطَرُّف من منظور الأمن المجتمعي في العراق، فمن المهمّ صياغة هذه الدراسة ضمن سياقات علميّة منطقية منهجية إذ وجدنا من الضّروريّ أن نسير على خطّى المناهج الآتية:

- المنهج التحليلي الوصفيّ: والّذي سنحاول من خلاله استنباط الحقائق والتّأكّد من مصداقيتها، وعدم إغفال كافّة التأثيرات المتعلقة بهذا البحث
- منهج دراسة الحالة: يتيح هذا المنهج الإحاطة والتّعمّق في جوانب الظّاهرة موضع البحث كما أنّه يتلاءم مع طبيعة الدّراسة من حيث كونها لا تهدف الى التّعميم وإنّما هي دراسة التّجربة العراقيّة الّتي تعاني من انتشار التَّطَرُّف.

- المنهج التاريخي: فهو يجيب على السّؤال كيف؟ بمعنى أنّه يسمح بتتبّع التّطوّرات المختلفة، ويسمح بدراسة الأحداث والوقائع، ويدخل عامل الزّمن في مقوّمات التّحليل جميعًا، وتقديم الأدلّة في التّحليل السّياسيّ.

أولاً: مفهوم التَّطَرُّف وإشكاله

على الرغم من تزايد أهمّيّة التَّطَرُّف من حيث تأثيره على الأمن المجتمعي العراقيّ وغيره من الدّول العربيّة بعد الحراك الشّعبيّ (ما يعرف بـ"الربيع العربي") بعد عام ٢٠١١؛ فإنّ هناك إشكاليّة خاصّة بتحديد معنى ودلالات المفهوم، تنطلق من تساؤلات مختلفة من بينها: ١. هل يتمّ الحديث عن جماعات محدّدة تحمل فكراً متطرفاً؟ ٢. أم عن الافكار المتطرفة؟ ٣.أم عن مصادر هذه الأفكار؟.

فقد تعدّدت تعريفات التَّطَرُّف، وكذلك تنوع مصادره، وأصوله، ومنابعه، كما تمتدّ طرق مواجهته من الفكر الى استخدام القوّة، وبعد تهديد الجماعات المتطرفة الّتي ترتكب أعمال عنف وإرهاب خطراً وتهديداً كبيرين على الجميع، وتطوّل ايديه شعوبًا متنوّعة، ورجالاً، ونساءً، واطفالاً، ما يتطلّب تكاتف جهود الجميع من حكومات ومجتمعات للتّقليل من هذا الكابوس الّذي سيستمرّ في الأمد المنظور لوجود الأسس والبيانات الّتي تساعد على ظهوره[١].

ويلاحظ عدم وجود مناقشات جادّة ومنضبطة حول ما يعدّ تطرفاً ويمثّل تهديداً للأمن الاجتماعيّ العراقيّ، خلال المرحلة الحاليّة، فهناك تيّار يقصر التّصرّف على الجماعات الارهابية كـ"تنظيم القاعدة وداعش"، وهناك تيّار آخر يتحدّث عن أفكارٍ متطرّفة تنتجها الممارسات السّياسيّة للأحزاب السّياسيّة بدءً بحملاتها الانتخابيّة وكيفيّة التّأثير في سلوك النّاخبين وانتهاءً بممارساتها السّياسيّة عند وصولها إلى السّلطة، زيادة على ما تمتلكه من جماعات مسلحة ولدت معظمها من رحم الأفكار المتطرّفة، وهناك تيّار ثالث يحلل قنوات التّنشئة الاجتماعيّة السّياسيّة ومساراتها الخاطئة المسبّبة للتطرف، وغيرها من التيارات الّتي تجتمع على أنّ الممارسات المتطرفة المولّدة للإرهاب عملت بشكل مباشر على تهديد منظومة الأمن المجتمعي العراقيّ وتشتيت صورة الهُويّة الوطنيّة العراقيّة.

في ضوء ذلك يسعى هذا المحور من البحث إلى ضبط المفهوم، بالاستناد إلى الادبيات المعنيّة، وبيان اشكاله وتأثيراته السّلبيّة، وعلى النّحو الآتي:-

١. الْغُلُوّ والتَّطَرُّف

عند مراجعة الادبيات المتخصصة بمفهوم التَّطَرُّف نجد أن هنالك خلطاً واضحاً بين مفهوم الْغُلُوّ والتَّطَرُّف في كثير من الابحاث والدراسات الاكاديمية، ما يدعونا الى فكّ هذا الخلط والالتباس عبر بيان مدلولهما اللّغويّ والاصطلاحيّ، لذا فقد يدلّ معنى الْغُلُوّ في اللّغة إلى مجاوزة الحدّ والقدر، والغين واللّام والحرف المعتل أصل يدلّ على ارتفاع ومجاوزة قدر[٢]، ووردت مفردة الْغُلُوّ في القرآن الكريم في مواضع مختلفة، منها قوله تعالى: (يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم)، ويعني جلّ ثناؤه بقوله: (لا تغلوا في دينكم) لا تجاوزوا الحقّ في دينكم فتفرطوا فيه[٣]، ويشير معنى الْغُلُوّ إلى مجاوزة الحدّ بأن يزاد في الشّيء، في حمده أو ذمّه، على ما يستحقّ، ونحو ذلك، وهو المبالغة في الشّيء والتّشديد فيه حتّى يتجاوز الحدّ، فالْغُلُوّ هو تجاوز الحدّ الشّرعيّ بالزّيادة،

والحدود هي النّهايات لما يجوز من المباح المأمور به، وغير المأمور به[٤].

أمّا التَّطَرُّف فيدلّ إلى حدّ الشّيء وحرفة، وعلى عدم الثّبات في الأمر، والابتعاد عن الوسطية، والخروج عن المألوف ومجاوزة الحدّ، والبعد عمّا عليه الجماعة، والوقوف في الطّرف، بعيدًا عن الوسط، وأصله في الحسّيّات، كالتَّطَرُّف في الوقوف أو الجلوس أو المشي، ثمّ نقل إلى المعنويّات كالتَّطَرُّف في الدّين أو الفكر أو السّلوك، ومن لوازم التَّطَرُّف أنّه أقرب إلى المهلكة وأبعد عن الحماية والأمان[٥].

اذ ان دلالة التَّطَرُّف تشير الى الْغُلُوّ في عقيدة أو فكر أو مذهب أو غيره مما يختص به جماعة أو حزب[٦]، وينظر إلى التَّطَرُّف بأنه صيغة من صيغ التعصب مع نوع من المغالاة في الاتجاهات التي يعتنقها المتطرف مصحوبة بشحنات انفعالية حادة يمكن أن تستثير في ظروف خاصة سلوكًا عدوانيًا عنيفًا[٧].

في ضوء ما ذكر، ان تعريف الْغُلُوّ يصدق على تعريف التَّطَرُّف في الجملة، الا ان التَّطَرُّف اعم من الْغُلُوّ لان معناه الميل والانحراف الى طرفي الامر فهو شامل للغلو لكن الْغُلُوّ اخص منه في الزيادة والنقص والمجاوزة للحد الطبيعي وليس مجرد البعد عن الوسط الى الاطراف، وبهذا يعد التَّطَرُّف مشاعر سلبية مستمرة يشعر بها احد الاطراف تجاه الطرف الآخر، وتحتوي على رغبة ذاتية في ايذاء هذا الطرف، وربما تدميره تماما، يستند الى اساس معرفي وادراك يفرق بين الفرد او الجماعة التي تكره، وبين الفرد او الجماعة الاخرى بشكل يترع الشرعية من كليهما.

وعلى المستوى السلوكي، يولد التَّطَرُّف الرغبة لدى الافراد في ازالة او محو الجماعة الاخرى من الوجود ما يهدد أمن الهُويات الثقافية داخل المجموعات الاجتماعيّة، وقد تؤدي المشاعر ايضا الى تشكيل حركات واحزاب متطرفة وعرقية تؤسس حملاتها على كراهية الطرف الاخر، كما تجعل حالة التعايش السلمي بما تتضمنه من مشاعر ايجابية بعيدة المنال ويصبح مفهوم التسامح صعبا تقبله[٨].

كما انه من النافل القول إن التَّطَرُّف لم يعد في الدين فقط، بل في مختلف ممارسات الحياة اليومية، فقد يكون التَّطَرُّف في الفكر أو السلوك أو فيهما معاً، وقد يكون في الماديات كالجلوس أو المشي، وفي المعاملات داخل الأسرة أو مع أفراد المجتمع، وقد يكون التَّطَرُّف في المجال السياسي حيث يكون رجل السياسة متسلطاً لا يقبل الحوار والرأي الآخر[٩].

ومن المهم في هذا السياق، لفت الانتباه الى اهمية تحديث وتطوير التصورات والمدركات المتداولة في الدوائر الدينية والثقافية والسياسية والأمنيّة حول اسباب التَّطَرُّف ومن ثم سياسات واستراتيجيات مواجهته، وذلك من خلال مناقشة عدد من القضايا التي تساعد في تحديث وتطوير هذه المدركات[١٠].

أ. تتمثل القضية الاولى في ان التَّطَرُّف من القضايا ذات الطابع النسبي، والتي ترتبط مدلولاتها بالتطورات التي يشهدها المجتمع، فهو يعد من القضايا التي تعد منتج جانبي لعملية التحديث التي يمر بها المجتمع، وبالتالي فان ما يعد تطرفا في لحظة ما قد لا يعد كذلك في مراحل اخرى[١١].

ب. تنصرف القضية الثانية الى ان المرحلة الحالية تشهد وجود عدة اشكال من التَّطَرُّف، فقضية التَّطَرُّف التي تواجه العراق لا تقتصر على التَّطَرُّف الديني فقط، ومن المهم هنا التحذير من الآثار السلبية المترتبة على "اسلمة" او "تدين" التَّطَرُّف، والتي تجعل من يكافحونه هم المؤسسات الدينية فقط من خلال ما ينفذ من انشطة من قبل (دواوين الاوقاف) او (المرجعية الدينية في النجف)، او (المجمع الفقهي العراقي)، وتهميش اي ادوار ممكن ان تمارسها الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والاعلام...وغيرها، وهي كيانات باستطاعتها ان تؤدي ادواراً فاعلة في مكافحة التَّطَرُّف بأشكاله المتعددة بما في ذلك التَّطَرُّف الديني.

٢. التَّطَرُّف والارهاب

على الرغم من الاهتمامات الاكاديمية الواسعة لمفهوم الارهاب، هنالك اشكالية تتمثل بعدم وجود تعريف ممي للإرهاب، ومرد ذلك الى ان القوى الكبرى لم تتفق حول الموقف من حق الشعوب في الكفاح المسلح لمقاومة الاحتلال، وان لكل دولة تعريفاً خاصاً بها وفقا لمصالحها، وفي هذا السياق اشار (تشومسكي) بوضوح الى الطبيعة السياسية المتغيرة لظاهرة الارهاب، معتبراً ان غياب التعريف المحدد للمفهوم يجعل كل دولة تحاول توظيفه لمصلحتها من خلال الادعاء بان ما يقوم به اعداؤها هو الارهاب، وبطبيعة الحال كلما كانت هذه الدولة اكثر نفوذاً استطاعت ان توظف هذا المفهوم بشكل افضل لخدمة مصالحها[١٢].

ولعلنا لا نغالي اذ قلنا ان مفهوم الارهاب اصبح مرهوناً بالمصالح السياسية التي تحدد من هو الارهابي، ومن هو المناضل، كلا حسب مصالحه وحساباته (سواء الايديولوجية او الطائفية).

وفي سياق بحثنا هذا، يعرف الارهاب بانه الاستخدام غير المشروع للعنف لتحقيق اهداف (سياسية، او فلسفية، او ايديولوجية، او دينية، او اقتصادية...الخ) ذات مرجعيات متطرفة، والتهديد به بواسط فرد، او جماعة او دولة بما يؤدي حالة رعب، وتعريض ارواح الناس للخطر.

وان التفريق بين الارهاب والتَّطَرُّف هو مسألة شائكة جداً، وذلك لشيوع التَّطَرُّف والارهاب لهدف واحد، حيث يمكن رسم معادلة الاختلاف بينهما من خلال ان التَّطَرُّف يرتبط بالفكر والارهاب يرتبط بالفعل، فالتَّطَرُّف دائما يقع في دائرة الفكر، اما عندما يتحول الفكر المتطرف الى عنف يستخدم في مواجهة المجتمع والدولة، فهو عندئذ يتحول الى ارهاب[١٣].

ومن خلال ما ذكر يمكن ان نوصف التَّطَرُّف بانه ابن التعصب، ووليده الإرهاب، متمثلاً بالخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والاساليب السلوكية الشائعة في المجتمع متجهاً الى ممارسة العنف استناداً الى مخزون التوترات، وتمر هذه الانتقالة بمراحلٍ مختلفة، حيث يعبر المتطرف عن نفسه من خلال العزلة او السلبية او الانسحاب في مرحلته الأولى، وحينما تتعمق هذه الحالة، فإن المتطرف ينتقل الى المرحلة الثانية، حيث ممارسة العنف استنادًا الى مخزون التوترات التي تراكمت في المرحلة الاولى، فشكلت الطاقة الدافعية لسلوكياته، وقد يكون التَّطَرُّف والعنف فردياً او جماعيا، وقد يسلم الاول إلى الثاني، وهو التَّطَرُّف والعنف الذي يستهدف محاولة فرض الرأي بالقوة[١٤].

ولما كان الفرد المتطرف او الجماعة المتطرفة قلةً في مواجهة الاغلبية، فإن الفرد او الجماعة المتطرفة تنتقل الى الارهاب باعتباره مجموعةً من الافعال العنيفة والخاطفة، في محاولة لفرض حالة من الخوف والقلق والتوتر الدائم عند الطرف الآخر.

لذلك ان الاعتقاد في امكان القضاء على الارهاب، عبر الادوات العسكرية والامنية وحدها، مع اغفال العوامل المؤسسة لهذا الارهاب، او البيئة المنتجة له هو اعتقاد خاطئ[١٥]؛ لذلك اصبح من الضروري ادراك ان القضاء على الجماعات الارهابية او اضعافها، بدون ان تظهر تنظيمات اكثر خطراً، يتطلب فهماً عميقاً للمداخل التي تسبب التَّطَرُّف وتولد الارهاب، مع التسليم على ان التَّطَرُّف ليس ارهاباً في حد ذاته ولكنه يصبح ارهاباً اذا تبنى المتطرف العنف أو استخدم اسلوب التخويف والتهديد باستخدام القوة، وسيلة لتحقيق اهدافه ومعتقداته.

٣. اشكال التَّطَرُّف

للتطرف اشكالاً مختلفة يمكن أن يكون دينياً أو طائفياً أو قومياً أو لغوياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو سياسياً، والتَّطَرُّف الديني يمكن أن يكون إسلامياً أو مسيحياً أو يهودياً أو هندوسياً أو غيره، كما يمكن للتطرف أن يكون علمانياً، حداثياً، مثلما يكون محافظاً وسلفياً، فلا فرق في ذلك سوى بالمبررات التي يتعكز عليها لإلغاء الآخر، باعتباره مخالفاً للدين أو خارجاً عليه أو منحرفاً عن العقيدة السياسية أو غير ذلك[١٦]، ويمكن في هذا الاطار التمييز بين اشكال مختلفة من التَّطَرُّف وتعد هي الاكثر انتشاراً خلال المرحلة الحالية، وهي:

أ. التَّطَرُّف الديني:

يمثل التَّطَرُّف الديني النمط الغالب الآن، حيث تتجه بعض الجماعات الى الاقتناع ببعض التأويلات والافكار الدينية الخاطئة، والتمسك بالإدراك الحر في المطلق لهذه الافكار والمبادئ، بما يشكل مدخلاً رحباً للإرهاب، ومن الممكن ان تجتمع كل انواع التَّطَرُّف في جماعة دينية واحدة متطرفة.

ويعد التَّطَرُّف الديني من أبرز الأسباب الدافعة للوصول إلى حالة التَّطَرُّف العنيف[١٧]، ورغم اعتبار التشدد الديني ركيزة أساسية للتطرف الديني، إلا أن هنالك عوامل عدة تغذي هذا التَّطَرُّف وتساهم في نموه وانتشاره في المجتمع؛ كدور بعض الجهات السياسية التي تعمل على خلق مجموعات دينية متطرفة لتنفيذ الأهداف، والوصول إلى نهاية الطريق لاستلام السلطة السياسية وتمرير اجندة التسميم السياسي داخلية كانت ام خارجية.

يولد التَّطَرُّف الديني من خلال التكفير للآخر، وذلك بتأثيمه ومن ثم تحريمه، وبالتالي تجريمه، اذ سبب التَّطَرُّف الديني حالة اختلاط الارهاب بالدين، كخلفية محرضة على العمل الارهابي، مما يصاحبه الْغُلُوّ في العنف، وقد ارتبط بذلك ظاهرة العمليات الانتحارية كوسيلة مميزة للإرهاب الديني، ويجسد تنظيم "داعش" الارهابي نموذجاً لتوظيف الدين لتبرير الارهاب، كما حدث في قيامه بقتل وحرق وذبح الاسرى لديه، ويتبنى الارهاب الديني المتطرف رؤية عالمية متشددة، ترى في الدين مفتاحاً وحيداً الى عالم مثالي، وترى في الدين احيان اخرى وسيلة فعالة للوصول الى اهدافها دون ان يمثل الدين ركنا اساسيا في ايديولوجيتها السياسية[١٨].

ومن نتائج ردود فعل التَّطَـرُّف والـتكفير، انتشار ظاهرة الارهاب والعنف في المنطقة، ومنـها مـا شهده العراق بعد الاحتلال الامريكي في العام ٢٠٠٣ من نشاطات واسعة وكثيفة لتنظيمات القاعدة وفروعها لاحقًا، ومنها تنظيم(داعش) وتداخلا مع سوريا، حيث احتل داعش ايضاً ثلث الاراضي السورية بما فيها محافظة الرقة(التي اعتبرتها عاصمة الخلافة)، مثلما احتل ثلـث الاراضي العراقية.

اذا كانت البلدان العربية والاسـلامية تعـاني اليوم من ظاهرتي التَّطَرُّف والارهاب، وتشهد نزاعـات واحترابات دينية وطائفية واثنية، فقد سبقتها اوربـا الى ذلك وشهدت(حرب المائة عام بين بريطانيا وفرنسـا)، مثلما شهدت(حرب الثلاثين عامًا)، والتي انتهت بصلح وستفاليا، وهناك اشكال عديدة من حرب ابادة تعـود لأسباب دينية او طائفية او عنصرية، منها ما حـدث في البوسنة والهرسك من عـام ١٩٩٢ الى عـام ١٩٩٥، وحرب كوسوفو ١٩٩٨ – ١٩٩٩...وغيرها، وبهـذا المعنى فان التَّطَرُّف والارهـاب موجـودان في جميـع المجتمعات والبلدان، وليسا محصورين في منطقة او ديـن او امة او غير ذلك[١٩].

وإذا كانت منطقتنا وأمتنا وشعوبنا الأكثر اهتمامًا بالتَّطَرُّف الديني، فإنها الاكثر تضرراً منه، حيث دفعـت الثمن لعدة مرات ولعدة اضعاف جراء تفشـي هـذه الظاهرة، الامر الذي لا ينبغي البـاس المنطقـة ثـوب التَّطَرُّف تعسفًا او الصاق تهمـة الارهـاب بـالعرب والمسلمين بشكلٍ خاص، باعتبار ان دينهم او تـاريخهم يحض على التَّطَرُّف والارهاب، وان المنطقـة تعايشـت فيها الاديان والقوميات والسلالات المختلفـة، وكـان ذلك الغالب الشائع، وليس النادر الضائع.

ب. التَّطَرُّف السياسي:

تكاد تجزم معظم الدراسات على أن دوافـع التَّطَرُّف هي دوافع سياسية تبررها حالة من الاخـتلال والتناقض التي تحصـل في هياكـل النظـام السياسـي والاجتماعي والثقافي وتعززها حالـة غيـاب التضـامن والتكامل الوطني داخل المجتمع، فضلاً عن انعدام العدالة أو حرمان قوى معينة في المجتمع من الحقوق السياسـية أو/و عدم إشباع حاجات أساسية لأفراد المجتمع.

لذلك فان هذا الشكل من اشكال التَّطَـرُّف تعبر عنه الجماعات التي تتبنى موقفـاً سياسـياً رافضـاً لسياسة ما او لممارسات معينة، ويمكن ان يتمثل بخـروج أفراد على الدولة وإعلان تمردهم ورفض جميع القـوانين السائدة فيها، والاقتناع بأفكار سياسية قـد تـؤدي إلى المناكفة السياسية في أدنى مستوياتها، والتمرد والعصـيان المسلح على الدولة ونظام الحكم القائم.

وينتج عن هذا النوع من التَّطَرُّف سواء مـن قبل (الدولة) او (المجتمع) او بفعـل (خـارجي) حالـة الارهاب السياسي الذي يعبر عن فعل تغـييري يرتكـز على العنف السياسي[٢٠]، ويرمي الفاعل من خلالـه الى فرض سيطرته ونفوذه بالرهبة على المجتمع او الحكومـة، او هما معا[٢١]، وللارهاب السياسي ثلاثة انواع، هي:

النوع الأول: الإرهاب الفردي (العنف من الأسـفل): يرتكبه عادة أشخاص سواء بشكل فـردي أو تنظـيم جماعي وعادة ما يوجه ضد نظام أو دولة أو حتى فكـرة الدولة عموماً وهو إرهاب منتشر ومستمر ومتنـوع في أهدافه ووسائله.

ولا جدال في ان المسبب الرئيس للارهاب الفردي؛ هو التَّطَرُّف الاجتماعي – السياسي، الذي يتولد عن اليأس والقنوط، ويخلق مواطنين من الدرجة الثانية او في اسفل الدرجات، يحسون باوجاع التفاوت الطبقي، ويعانون سوء الاوضاع الاجتماعيّة، وهذا الشكل من اشكال التَّطَرُّف لايعالج الا بتسريع حركة التنمية المستدامة وتعبئة الاجدرين بتحمل مسؤولياتهم من جميع الفاعلين افراداً وجماعات ومنظمات ووكالات دولية وجمعيات المجتمع المدني الذي يشكل اليوم الرديف المتحرك الاول لاصلاح المجتمع بعد القطاع العام، ولايمكن للتطرف الاجتماعي ان يجبر عن التخلي عن العمل عشوائياً على الساحة السياسية بدون القضاء على الفقر.

النوع الثاني: ويسمى إرهاب الدولة أو الرسمي (العنف من الأعلى)، الذي يشمل الأعمال الإرهابية التي تقودها الدولة من خلال مجموعة الأعمال والسياسات الحكومية التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين؛ لإخضاعهم في الداخل أو في الخارج بهدف تحقيق الأهداف التي لا تستطيع الدولة و لا تتمكن من تحقيقها بالوسائل المشروعة.

حيث توظف بعض الانظمة بما يسمى استراتيجيات الرعب والتخوين لتدجين المجتمع، والهيمنة التامة والمطلقة عليه، سياسياً، وايديولوجياً، ومراقبته والتحكم فيه، فيصبح المحال ايجاد مشاريع وتصورات مجتمعية بديلة، وامام تركيز لتصور وحيد يضفي على نفسه القدسية، فهو الذي يعرف ما يتطلبه المجتمع، وما يصلح له، وقد يتعارض معه كما ان وجود معارضة سياسية امر محال، فان وجدت فتصنف ضمن الفئات المخربة والمهددة للدولة [٢٢].

النوع الثالث: الارهاب بفعل خارجي (العنف من الخارج): ويسمى ايضاً الارهاب العابر للحدود، حيث يستمد صفته الدولية من اختلاف جنسيات المشاركين في العمليات واختلاف جنسيات ضحاياه وتنوع مدى نطاقه، لا يخضع بالضرورة لسيادة الدولة التي ينتمي اليها الجاني أو الجناة وغالبا ما يتم بتحريض أو بدعم من جهات أجنبية[٢٣].

ومع تزايد ضحايا الارهاب الذي بات يفوق الحروب التقليدية عدداً، فاحداث ١١ سبتمبر اوقعت ثلاثة الاف قتيل في اقل من نصف ساعة، فضلاً عن ضحايا الارهاب في العراق، وسوريا، ومصر، واليمن، وفرنسا، وبريطانيا... وغيرها تجاوزوا عشرات الآلآف، اضافة الى ملايين المهاجرين واللاجئين، وما خلفه هذا الارهاب من دمار للبنى التحتية، ونهب التراث الثقافي للدول منها (سوريا والعراق)، وبذلك اخذ الارهاب طابعاً عالمياً، واصبح مهدد صعب من مهددات النظام الدولي الجديد، مع بروزه كقطب دولي ومؤثر في الساحة الدولية بوصفه مهدداً لامن واستقرار الدول، ابرزها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها[٢٤].

ج. التَّطَرُّف الفكري:

يرتبط التَّطَرُّف بأفكار بعيدة عن ما هو متعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً، ويمثل مجموعة من المعتقدات والافكار التي تتجاوز المتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً، حيث يحمل في جوهره حركة ضد القاعدة الاجتماعيّة او القانونية او الاخلاقية التي وصلت اليها وارتضاها المجتمع.

ويتحول الاحساس بالتقصير الى غلو في الممارسة والتشدد فيها ومن ثم يتحول الى تطرف لا يرى سوى وجه واحد من الحياة، وهو بهذا يتصادم مع الواقع لعجزه عن التكيف الاجتماعي، وهنا لايبقى امامه سوى استخدام العنف سواء كان هذا العنف حسياً ام لفظياً، بمعنى ادق التَّطَرُّف بالمفهوم الفكري يتحول الى ظاهرة اذا سيطر على الخطاب الاجتماعي وخاصة في القضايا الفكرية، إذ تتحول المعتقدات بجميع انواعها الى سلوك يمارس على الواقع، لذلك فالظواهر الاجتماعيّة سواء السلبية ام الايجابية تصبح جزءاً من النسيج الاجتماعي بمجرد ان تظهر آثارها عبر ممارسات المجتمع[٢٥]، ونجد ذلك في بعض جماعات الشباب الذين لهم بعض الآراء السياسية التي يتطرفون بها بحيث يخرجوا بسببها من المجرى الرئيسي للمجتمع.

وعلى ذلك إن انتشار افكار التَّطَرُّف وممارسات العنف لا يمكن اعتبارها مسألة مرضية (باثولوجية) فحسب؛ بل هي في المقام الأول مسألةً تتعلق بأنماط التفاعلات الاجتماعيّة في المجتمع وفي العلاقة بين مكوناته، فمن المؤكد أن سلوك الأفراد كذوات مستقلة يختلف عندما ينخرطون في موقف جماعي صراعي متطرف.

فقد شكلت الصراعات الداخلية التي سببها التَّطَرُّف تهديدا كبيرا للأمن المجتمعي، حيث تعاني معظم دول المنطقة – ومن بينها العراق – من صراعات داخلية تتراوح حدتها بين اضطرابات داخلية تختلف شدتها من وقت لآخر، لتصل في اقصى صورها الى مواجهات عسكرية تنذر بتهديد وحدة الدولة ذاتها، ولعل اهم ما يميز هذه الدول انها تشهد نوعا من التعددية المجتمعية سواء كانت تعددية (اثنية، او قبلية، او عرقية، او لغوية...الخ)، فشلت الدولة في ادارتها او قامت الدولة بتعميق انقسامها بفعل الممارسات السياسية لنخبها، وتم هذا في بيئة اقليمية مضطربة وتدخل دولي واضح في الحالة العراقية[٢٦].

ثانياً: مداخل فهم التَّطَرُّف في العراق

التَّطَرُّف ليس فطرة يولد عليها الإنسان؛ وانما هنالك مجموعة من المداخل والاسباب تؤدي إلى افتعاله، وبذلك تقدم ظاهرة الْغُلُوّ والتَّطَرُّف المتزايدة وقائعهما في المجتمعات العربية المعاصرة، مثالاً نموذجياً للظواهر التي تستدعي نمطا من التفكير، يلحظ صلات الوصل فيها بين الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والحق ان الدراسات التي انجزت في حقل علم الاجتماع السياسي حول (التَّطَرُّف) ووليده الارهاب في بلدان المنطقة، نبهت الى الاثر الحاسم للأوضاع والبيئات الاجتماعيّة في انتعاش الظاهرة، فقد بينت بالقرائن ارتباط الحركات الارهابية المتطرفة ببيئات اجتماعية مفقرة ومهمشة واتساع نطاق نفوذها وجمهورها الحركي في تلك البيئات، فالفقر والحرمان والتخلف والتهميش والانسحاق الاجتماعي امام هشاشة الأمن المجتمعي، ولد الظاهرة؛ وليس افكار الدعاة وخطابات التجييش، بل ان فعل التحريض والتجييش نفسه ما كان ليمتلك كل تلك الطاقة المذهلة على التأثير في قطاعات عريضة من الجمهور لو لم يخاطب وجداناً حانقاً ومكلوماً بأوضاع اجتماعية مأساوية تدفع نحو اشكال قصوى من الرفض والنقمة والاحتجاج، وصولاً الى الانتحار[٢٧].

وبعد التغيير السياسي الذي طرأ على جسد الدولة العراقية في العام ٢٠٠٣ وهدم الموروث الجامد "الدكتاتوري"، بدأ العراق في مرحلة بناء المستقبل الذي يحمل في طياته املا للأجيال القادمة، ورغبة حقيقية في تخطي الماضي بكل ما فيه من آلام ومحن، وفي خضم عملية البناء، اصطدم الشعب العراقي بجبل جليدي ضخم، يعلو قمته عنف سياسي ومجتمعي واضح، وبالتدريج، ادرك ان هذه القمة ما هي الا الجزء المرئي من هذا الجبل الجليدي، وانه عرض لمرض اجتماعي اكثر ضراوة، وهو التَّطَرُّف الذي قاد الى الارهاب المنفلت من عقاله، خصوصًا بإشعال الصراعات المذهبية والاثنية التي اتخذت طابعًا استئصالياً او تهميشياً بعد تفجير حادثة مرقدي الامامين العسكرين (ع) في سامراء عام ٢٠٠٦ وما صاحبها من عنف طائفي مقيت ناهيك عن دخول داعش الارهابي في العام ٢٠١٤ وما سببه من دمار فكري وعمراني، حيث اندفعت الكثير من المجاميع المتطرفة المولدة للإرهاب بتشكيلاتها القديمة والجديدة، في ظل استنفار طائفي، باتجاه سفك دماء العراقيين من مختلف الانتماءات الدينية والاثنية[٢٨]، الامر الذي اصاب التنوع والتعددية الثقافية المجتمعية بالصميم ولحق الضرر الكبير بالنسيج الاجتماعي المتعايش امام حالة التسميم السياسي بدوافعها الداخلية والتاريخية والخارجية، ما لحق الضرر بالهُويات الثقافية خاصة لفئات المسيحيين والاشوريين والارمن والكلدانيين والايزيديين والصابئة المندائين والشبك والكاكائية وغيرهم، وان الامر يشمل الجميع دون استثناء، لكن هذه المجايع الثقافية تعرضت بكياناتها الى عنف شديد واضطرت اعداد واسعة منها الى الهجرة بعد ما لحق من انتهاكات سافرة بالأرواح والمقدسات والممتلكات وغيرها، وقد تعرضت النساء الايزيديات الى عمليات السبي، وهو شكل من اشكال العبودية، حيث تم بيعهم بسوق النخاسة، الامر الذي يندى له جبين الانسانية.

لكن ذلك لا يعني انه امر مستورد بقدر ما كانت هناك ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ودينية وطائفية ونفسية... وغيرها، ساعدت في انتشار فيروسه على نحو مريع، وذلك بالاستفادة من الحواضن التي شكلت بيئة صالحة لنموها، ما يمكن تفسيرها كمداخل ومسببات لظهور التَّطَرُّف في العراق، ومن تسهيلات تمرير هذا الفكر هو غياب الهُويّة الوطنية والشعور بالتمييز والاقصاء فضلاً عن تردي الاوضاع الاقتصادية.

١. مدخل التّسميم السّياسيّ للهويّة الثّقافيّة والانتماء

أ. التسميم السياسي للهُويّة والانتماء وصناعة التَّطَرُّف

نشأ مصطلح (التسميم السياسي) في الادبيات الفرنسية في اواخر الستينيات، والذي يدور حول زرع افكار معينة من خلال الخديعة والكذب، بحيث تؤدي الى تصور معين للموقف يختلف عن حقيقته مما يترتب عليه عند اكتشاف تلك الحقيقة؛ الا ان جوهر التسميم منطلقا واسلوبا للغزو الثقافي يعود الى منتصف القرن التاسع عشر وربما ارتبط بظهور الدولة القومية في اوربا، الا ان صياغته في اطار نظري متكامل لا تزال في مرحلة التكوين، كما ان التعامل معه يتصف بالنسبية، ويعد مؤلف العالم الفرنسي (فورد) الصادر عام ١٩٧١ من الدراسات الحديثة التي اصلت هذا المفهوم من خلال الوقائع التجريبية[٢٩].

ويعدّ التّسميم السّياسيّ مدخلاً من مداخل التَّطَرُّف، والّذي يعنى بنشر افكار او قيّم معيّنة في مجتمع معيّن، والعمل على نقل مكانة هذه الافكار والقيّم من مستوى القيّم التّابعة الى مستوى القيّم العليا في المجتمع المستهدف، وينجّز هذا الهدف بطريقة غير مباشرة من خلال استقطاب نخب فكريّة وثقافيّة مختارة، تتبنّى هذه الافكار والقيّم في المرحلة الاولى، لتقوم في ما بعد بترويجها بطريقة منظّمة بين صفوف المجتمع من خلال وسائل مختلفة منها وسائل الاعلام، الاحزاب السياسية، والمؤسّسات الثّقافيّة، والمناهج التّعليميّة المختلفة...وغيرها، ويجري التّركيز في التّسميم السّياسيّ على تشكيك الفرد والمجتمع في عدالة قضاياه بطريقة تدريجيّة ليصل حدّ خلخلة البنية العقيديّة والتّماسك الوطنيّ للمجتمع عن طريق تفتيت الولاء الوطني، ولابد ان تستند عمليّة التّشكيك هذه من خلال الفهم الجيّد للبنية العقيديّة والمركب المتنوّع من الهُويات الثّقافيّة للمجتمع لتحديد نقاط الضّعف والتّسلّل من خلالها، وتعزّز هذه العمليّة من خلال تقديم المنظومة القيميّة للمهاجم كبديل اكثر نجاعة[٣٠].

وان عملية صناعة التَّطَرُّف من منظور التسميم السياسي لها غايات مختلفة، وتمر بمراحل وتستخدم ادوات متنوعة، لتحطيم ايمان الخصم بعقيدته السياسية والدينية او بعدالة ومشروعية القضية التي يدافع عنها، فضلاً عن تحطيم التماسك النفسي والإدراكي والعقلي للخصم السياسي او العقائدي و الديني وتمزيق مكونات هويته الثقافية، وكما موضح في شكل رقم (١).

بالتالي لا تقتصر حالة التّسميم السّياسيّ كمدخلٍ للتّطرّف فقط، وانما تصل حالة التّسميم الى اضعاف بنية الدّولة وجعلها في موضع الهشاشة، عن طريق تعزيز النّزعات الانفصاليّة للثّقافات الفرعيّة للمجتمع، ومحاولة مدّ جسور العلاّقة مع الكيانات السّياسيّة الّتي ستنبثق عن هذه الثّقافات الفرعيّة، فضلًا عن انّ تقبل بعض الهُويات دور الحليف للقوى الكبرى بفعل عامليّ ضغط: اولهما: الخوف من السّلطة المركزيّة، وثانيهما: الخوف من الهُويات الثّقافيّة الاخرى المنافسة لها، وبالتالي يتطوّر هذا الدّور ليصل الى تحوّل تدريجيّ من هويّاتٍ ثقافيّةٍ إلى كياناتٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ واحياناً يصل الى عسكرة هذه الهُويات[٣١]، الامر الّذي يجعل علاج مثل هذه الظّواهر الى مضادّاتٍ مكلّفةٍ وطويلة الاجل للخلاص من حالة الهشاشة، ولعلّ ما كتبه(زئيف شيف) حول (تقسيم العراق الى ثلاث دول) هو مؤشّر على اثر حالة التّسميم في التّقسيم والانفصال.

شكل رقم (1) : عملية التسميم السياسي للكوبة والانتماء لتمرير الفكر المتطرف

Source:- Jos I. Navarro, Esperanza Marchena, The psychology of hatred, the open criminology journal, vol.6, , Spain , 2013, P.10.

ب. اشكالية الهَويّة والانتماء مدخلاً للتسميم وتمرير التَّطَرُّف

ان الدولة العراقية الحديثة التي ولدت عام ١٩٢١ كانت واعية في شخص ملكها فيصل الاول لمشكلة الهُويّة الوطنية الجامعة أمام تعدد الهُويات الثقافية بمشاربها المتنوعة، وبذل الملك فيصل جهوداً في سبيل حلها، الا ان وفاته المبكرة حالت دون تبلور مشروعه،

ولم تقم محاولة جادة لمعالجة هذه المشكلة وبناء هوية وطنية جامعة لهذا التنوع طوال عمر الدولة العراقية، وان جرت محاولات لبناء نموذج كرس في الغالب للاستبداد – بحسب بعض الباحثين – حتى وصلت الدولة الى انهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣، فضلاً عن ان السياسات التي اتبعها النظام السياسي والحكومات المتعاقبة تسببت في احيان كثيرة بتعميق الانقسام وخلق الهشاشة، وانهيار قيم المجتمع وتهديد هويته عبر الاستئثار والتهميش ونقص الحريات، وسبب ذلك مشاعر القلق والتوجس والخوف من الآخر على مستوى الفرد، وعلى مستوى المجموع الاثني، وادت هذه الاوضاع الى ظاهرة الهجرة والبحث عن هويات بديلة، بما اضر بالنسيج الاجتماعي وافرغ البلد من ابناءه وقادت المجتمع العراقي الى الانتقال من الموحدات الكبرى وتتجسد اساساً بالدولة، الى الموحدات الصغرى التي تملت بالولاءات (العرقية، والطائفية، والدينية...وغيرها) حيث انكفأت الاثنيات على ذاتها كوسيلة للدفاع الذاتي[٣٢] ما ادى الى سهولة تمرير الفكر المتطرف عبر آليات التسميم السياسي السالفة الذكر.

وهذا ما خلق معوقات جديدة اضعفت قدرة الفعل العراقي في التأثير على صعيد المحيط الداخلي والخارجي، واثارت وبدرجات متفاوتة العوامل الكامنة في البنية الاجتماعيّة العراقية لحساب الهُويات الفرعية، وبذلك اوجدت حالة عجز بنيوي، وتوالد متواصل للمشكلات وافتقار للإرادة الاجتماعيّة ولأدوات تمكينه من التعامل مع المشكلات، مما اضعف سلطة التحكم والضبط وشل قدرتها على جعل الافراد والجماعات متمثلين للمعايير المقبولة اجتماعياً[٣٣].

صاحب ذلك غياباً ملحوظاً لبيئة الحوار والتسامح والاحترام، واعتماد القوة كمنهج واسلوب، ما يجعل نار التَّطَرُّف والكراهية كامنة، كرواسب قابلة للظهور في اي لحظة مؤاتيه، وشكل التنافس بين الهُويات الثقافية للصعود الى سلم السلطة عن طريق الإعتماد على المنظور الطائفي بإعتباره محور صراع سياسي في الدولة، فقد أعاق هذا الصراع وما نتج منه من توترات طائفية عرقلة عملية بناء الدولة فضلاً عن عرقلة بناء الأمن المجتمعي؛ غير أن الحكومة العراقية لم تقم بأي محاولة واضحة للتغلب على هذه الانقسامات وبناء هوية وطنية مشتركة، لابل أن العديد من الإجراءات التي اتخذت حتى الآن لم تؤد إلا إلى مزيد من تفتيت الدولة واتباع محاصصة السلطة.

اذ اثرت سياسات تمرير الاجندة الخارجية على حساب المصلحة الوطنية في التماسك الاجتماعي امام سياسات التسميم بفواعلها الداخلية والخارجية، فقد اثرت الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية على سلوك النخبة السياسية التي تتطلع إلى تكوين جمهور ناخبين، وحشد الدعم الشعبي، ويبدو هذا صحيحاً بصفة خاصة خلال مواسم الانتخابات، عندما يتبنى مرشحي تلك الاحزاب خطاباً صدامياً لاستمالة المؤيدين وكسب سلوك الهُويات المماثلة لشخص المرشح او هوية الحزب، ولذلك ظل تقسيم القواعد الانتخابية السياسية إلى ثلاث جماعات طائفية وعرقية رئيسة – الشيعية والسنية والكردية– واستمرار قاعدة التنافس الفئوي،

وليس التنافس التنموي القائم على برامج تعمل على بناء الانسان والدولة[٣٤].

ومع غياب الهُويّة الوطنية الجامعة – التي تعتبر مصداً صلباً امام موجات التَّطَرُّف وعمليات التسميم – شهد العراق صراعات داخلية وحروباً اهلية ذات ابعاد دينية وطائفية وعرقية متطرفة، اثرت بصورة مباشرة في بنية الأمن المجتمعي العراقي، وخلفت ازمات بنيوية عميقة يعاني منها العراق الى هذه اللحظة، اذ ان خطر التفكك والفشل، والضعف والهشاشة يجعل العراق غير قادر على القيام بوظائفه بفاعلية وكفاءة، كما ان هذه الازمات تركت اثاراً اجتماعية على المنظومة الأمنيّة للدولة وفتحت المجال واسعا لتغذية التَّطَرُّف وبث روح الكراهية وانعاش الارهاب.

خلاصة القول، ان تنوع الهُويات الثقافية وتعميق انقسامها على حساب الهُويّة الوطنية العراقية جاء نتيجة لوجود خلل في سياسات بناء الهُويّة الوطنية والتي تتمثل بالآتي:

- قيام الدولة العراقية على نظام المحاصصة الطائفية، وعدم السعي الى ترسيخ فكرة التجانس السياسي الوطني الذي يوجه مشروع الدولة الوطنية، وبالتالي اصبحت الدولة هشة ضعيفة غير مترابطة، ما يجعلها ارضاً خصبة لنمو الجماعات المتطرفة وهو ما يسهل عمليات التسميم السياسي وخلق حالة الهشاشة الأمنيّة.
- الاستعاضة عن فكرة المواطنة بروابط مفترضة او فرعية تؤسس لصراعات مجتمعية داخل بنية الدولة، فيما يحيي والولاءات الفرعية وتطرفها على حساب الهُويّة الوطنية والولاء الوطني.
- الحواضن الثقافية والفكرية – ادوات التسميم السياسي – التي تعمل على زيادة التعصب وتنشطه على مستوى الولاء وليس على مستوى الانتماء، وتجعله معياراً تفاضلياً لكافة بناءات الحياة بما يخلق فجوة بين الانتماءات الفرعية والكلية للمجتمع والدولة.

٢. مدخل الظروف الاجتماعيّة والاقتصادية

يعد الوضع الاقتصادي بتقلباته وما يلحقها من تغيرات مؤثرة في المجتمع من بين اهم الاسباب الدافعة لموجات التَّطَرُّف، ويتنبأ الكثير من الباحثين بان العولمة التي تجتاح العالم في الفترة الراهنة سوف تحمل المزيد من الازمات الاقتصادية للدول والمجتمعات ذات الوضع الاقتصادي المتردي، وهو ما تترتب عليه زيادة الفجوة بين الدول الغنية وتلك الفقيرة، بل ان البعض يتوقع زيادة مكانة واهمية رجال الاعمال والتجارة في مقابل تراجع نفوذ ودور الحكومة، بل يتوقع احد المفكرين وهو "ويليام نوك" صاحب كتاب "عالم جديد متغير" ان يكون التَّطَرُّف والارهاب رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة، نتيجة سخط وعدم رضا المجتمعات والفئات المطحونة، وهو ما يمثل بيئة خصبة لنشر الافكار المتطرفة الهدامة، فوسائل الاعلام الجديد يسرت عملية التواصل بين اشخاص في شتى بقاع الارض بين اشخاص قد يكونوا مجهولي الهُويّة، فالتَّطَرُّف على المستوى العالمي يترتب على عدم القدرة على اقامة تعاون دولي حقيقي من قبل المنظمة الرئيسية وهي الأمم المتحدة وعجزها عن حسم المشكلات الاقتصادية والاجتماعيّة للدول، وكذلك عدم قدرتها على ايجاد تنظيم عادل ودائم لعدد من المشكلات الاقتصادية

الدولية مثل تزايد الهوة والفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة اقتصادياً[٣٥].

أما على المستوى المحلي الداخلي، فالحاجة والفقر والعوز الاقتصادي قد يكون له آثاراً سلبية على البناء المجتمعي، وهو ما يدفع الفرد نحو تبني افكار معادية للمجتمع يحتضنها التَّطَرُّف، فتشير معظم الدراسات[٣٦] المعدة حول هذا الشأن الى ان الحالة الاقتصادية للمواطن العراقي من الاسباب الرئيسة في خلق حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسي، والسبب يعود الى تخلف السياسات المتبعة التي تعتمد على الاقتصاد الريعي مع هروب الاستثمارات وانعدام الشراكات الاقتصادية يصاحبه تراجع ملحوظ لسياسات القطاع الخاص والمصانع، ما ادى الى اهدار الثروات وتبديد الموارد وتخلف الاقتصاد وتفاقم مشكلاته، ابرزها:

- ارتفاع معدلات البطالة وضآلة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- اتساع مساحة الفقر والفئات المهمشة.
- تراجع المستوى التعليمي والصحي.
- تقادم البنى التحتية وغيرها عن تلبية الحدود الدنيا من احتياجات المواطن.
- تراجع الاستثمار الحقيقي ومعدلات النمو الاقتصادي.
- اعتماد الدولة في النشاط الاقتصادي على مصدر واحد للتمويل هو النفط.

وبذلك يمثل الوضع الاقتصادي الهش والحرمان الاجتماعي في المجتمع، احد المداخل المهمة في احياء الفكر المتطرف وإضعاف الأمن المجتمعي للدولة، خاصة إذا كان البلد يتملك ثروات هائلة لا توزع بشكل عادل بين المواطنين، وبسبب خيبة المواطن من الدولة نتيجة عدم توفيرها حد معقول للعيش بكرامة، فانه يلجا لًلبحث عن هويات أو مؤسسات فرعية توفر له الحماية، وهذا ما اوجد الاضطرابات النفسية وشيوع الكراهية وحالة انعدام الثقة السياسية بالنظام السياسي، ما يترتب على ذلك حالة من عدم الانتماء للوطن ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية، الذي يولد شعوراً بالانتقام، وهو ما قد يستغله بعض المغرضين والمثبطين تحت حجة قدرتهم على تحسين وضعه الاقتصادي دون النظر الى اعتبارات اخرى، فالجماعات الارهابية المتطرفة تجد في العاطلين والبؤساء والمحرومين والجائعين ومن يسكنون في مدن فقيرة ومن يحصلون بصعوبة بالغة على الحظوة بالسكنى المتواضعة في السكن العشوائي احسن زبائنهم اذ يوظفونهم في الارهاب ويلقون منهم الاستجابة تحت عامل اليأس والاحباط وظروف البؤس والشقاء، فاذا ما اضاف قادة التَّطَرُّف الى ذلك الخطاب الديني المضلل الوعد في الاخرة بالنعيم المقيم اصبحت خطوط الاستجابة من اولئك البؤساء المغرر بهم اوفر منها عند الذين لا يعانون من البؤس والحرمان الذي تسببه السياسات الاقتصادية الخاطئة.

وبذلك نجد ان دوافع التَّطَرُّف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي دوافع سياسية تبررها حالة من الاختلال والتناقض التي تحصل في هياكل النظام السياسي والاجتماعي والثقافي وتعززها حالة غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن انعدام العدالة أو حرمان قوى معينة في المجتمع من الحقوق السياسية أو/و عدم إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

ثالثا: الانتقال من الفكر الى الفعل

انتقل التَّطَرُّف في العراق من الفكر الى الفعل، حيث شهد صراعات داخلية وحروباً اهلية ذات ابعاد دينية وطائفية وعرقية، خلف على جسد النظام السياسي والمجتمع العراقي وحالة الأمن المجتمعي ازمات بنيوية عميقة يعاني منها العراق الى هذه اللحظة، اذ ان خطر التفكك والفشل، والضعف والهشاشة يجعل العراق غير قادر على القيام بوظائفه بفاعلية وكفاءة، واذا كان دخول(داعش) الارهابي بعد العام ٢٠١٤ قد مارس التدمير الانساني بمختلف ابعاده في المناطق التي تمدد فيها، نتيجة اعتقاد ساذج في انه يتعارض مع الشريعة الاسلامية، فكذلك تفعل التنظيمات المسلحة – غير الرسمية – التي تستهدف كل ما تظن انه يتعارض مع فكرها، مثلما يفعل هذا التنظيم، ويرتبط هذا الازدواج في المعايير بالمصالح التي لا تترك مجالاً لمبادئ او قواعد عامة، او سياسات مستقيمة في مواجهة ارهاب متعدد الخلفيات بطريقة تفيد وضع حد لحرب (الهويات) الضارية، وتجنب تحولها الى حرب مستديمة.

ويمكن تصنيف انواع الصراعات التي خلفها التَّطَرُّف، وواجهت عملية بناء الأمن المجتمعي في العراق الى الآتي:

١. الصراعات الطائفية:

يشكل العنصر الطائفي او المذهبي، او بالأحرى تسييس الطائفية البعد الرئيس في هذه الصراعات حيث ينخرط المنتمون الى مذاهب مختلفة في اطار الدين الواحد في تفاعلات صراعية بسبب جملة من العوامل تتمحور حول خلافات مذهبية ودوافع سياسية واعتبارات اقتصادية، وتعتبر الصراعات والتوترات الطائفية خصوصا بعد حادثة سامراء؛ ولكن هذا الصراع سرعان ما تم تجاوزه بفعل دور المرجعيات الدينية والتي اثبتت الوحدة بدلا من الانقسام [٣٧].

٢. الصراعات العرقية:

يعد المتغير العرقي (الاثني) وما يخضع له من عمليات تسييس وتسميم، العامل الرئيس في خلق الصراعات واستمرارها، وبخاصة في حال فشل السلطة الحاكمة في استيعاب الاقليات العرقية ضمن هوية وطنية جامعة، لا تلغي الهُويات العرقية، بل تقر بوجودها في اطار انتماء وطني اعلى يسمو على الانتماءات الفرعية، ومن المعروف ان الاقليات العرقية تختلف عن الاغلبية في الانتماء العرقي، وما يقترن بذلك من اختلافات لغوية وثقافية واجتماعية، ولذلك كثيراً ما اثيرت قضية الحقوق اللغوية والثقافية للأقليات العرقية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وحتى قبل هذا التأريخ، وعلى الرغم من تعدد الاقليات العرقية في العالم العربي، والعراق على وجه الخصوص وما حيث يوجد الاكراد والتركمان والمسيح والسنة... وغيرهم، إلا أن المشكلة الكردية المتفجرة بدرجات متفاوتة واشكال مختلفة منذ عقود في كل من العراق وسوريا فضلاً عن تركيا وايران تمثل حالة نموذجية لصراعات الهُويّة على اساس عرقي، وعلى سبيل المثال، فقد حدثت سلسلة من المواجهات المسلحة بين النظام السياسي والكورد في ظل حكم النظام السابق، واستمرت الخلافات واحياناً المواجهات بين الجانبين بعد اطاحة نظامه على اثر الغزو الامريكي في عام ٢٠٠٣[٣٨]، ما ادى الى تبني اسوء الخيارات في سياسة الأمن المجتمعي في ظل سعي الكورد للانفصال عن الدولة العراقية حتى فشل.

٣. الصراعات القبلية:

تعد القبيلة احد التكوينات الرئيسة في البناء الاجتماعي لعديد من الدول العربية، وعلى الرغم من عملية التحديث التي شهدها العالم في مرحلة ما بعد الاستقلال الا انه لا يزال للقبيلة حضورها وتأثيرها، وبخاصة عندما تكون الدولة الوطنية ضعيفة او تتعرض لخطر التصدع، ففي هذه الحالة تنتعش الولاءات والانتماءات القبلية، وما تجسده من هويات فرعية، وقد شهد العراق كغيره من الدول الكثير من الصراعات القبلية بعد العام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من تباين اسباب هذه الصراعات من حالة الى اخرى إلا أن المتغير القبلي ارتبط في كثير من الحالات بمتغيرات اخرى عرقية وسياسية واقتصادية قد اثرت على تكوين أمن اجتماعي يضمن الحرية للهويات الثقافية المختلفة[٣٩].

وفي ضوء ما سبق يمكن فهم بعض الاحداث الارهابية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما تعرضت له الهُويات الثقافية الدينية من مسلمين ومسيحيين وايزيديين.. وغيرهم لحملات القمع والارهاب وبخاصة في ظل انهيار المنظومة الأمنيّة في بعض مناطق العراق وتمدد تنظيم داعش الارهابي بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٨، ولذلك اضطر كثيرون منهم الى الهجرة، مما ترتب عليه تناقص اعدادهم في العراق بشكل واضح، إذ استغل تنظيم داعش الارهابي حالة الفوضى في كل من سوريا والعراق، وطرح نفسه كأداة للدفاع عن السنة وفي الاعلام، كما في المقابلات وجها لوجه استخدم التنظيم سرديات الاذلال والتمييز ضد السنة، اضافة الى اعادة العالم الى (الصراط المستقيم) من خلال مقارعة المرتدين (الذين بايعوا الدولة الاسلامية ثم ارتدوا عن ذلك)، والكفار (بما في ذلك المسيحيون والاقليات الاخرى)، والخونة (السنة الذين لا يدعمون الجماعة)، والرافضة (الشيعة)[٤٠].

وفي هذا السياق شهد العراق حروب عديدة، ترتبط الاطراف المحلية المنغمسة في الصراع بأطراف اقليمية ودولية تقدم لها الدعم المادي والعسكري، بالمقابل توظف الاطراف الاقليمية والدولية حلفاءها المحليين من اجل تحقيق اهدافها الاستراتيجية، وقد القت هذه الحروب الطائفية والارهاب العابر للحدود وتلقي بتأثيراتها على تعميق ازمة الأمن المجتمعي، الأمن الذي طالما انتظره العراقيون بكافة هوياتهم الثقافية.

رابعاً: المعالجات والحلول من منظور الأمن المجتمعي

يتجاوز معنى الامن المجتمعي المفهوم المركز للسلامة الجسدية او الوقاية من الاجرام، ليشمل سياسات مواجهة حالات التنازع والصراع بين الانتماءات الموضوعية والتنوعات الثقافية والسياسية – التي يفرضها التَّطَرُّف– عن طريق التعايش المشترك بين هذه التنوعات على قاعدة الهُويّة الوطنية المشتركة، والوحدة الوطنية والمصالح الحاضرة والمستقبلية، بهدف تحقيق التعايش السلمي وان الاخير ينفي مبدأ التدافع والصراع في الحركة الاجتماعيّة، اذ يعني بشكل محدد استبدال تقنيات التدافع واساليب الصراع من تقنيات واساليب عنيفة (قمعية)، الى اساليب سلمية تقوم على الحجة والبرهان وتحكيم الرأي العام؛ لا على الاقصاء والنفي، وتبقى الحدود التي تحافظ على منهجية هذا التدافع هو الولاء للامة والمجتمع والوطن[٤١]، اذ يعد

التعايش السلمي وآلياته المختلفة أحد مقاصد او اهداف الأمن المجتمعي الذي لا يؤسس للعلاقة السلمية بين التنوعات السياسية والثقافية في داخل المجتمع فحسب، بل يؤسس للعلاقة في داخل الاطار الواحد ايضاً.

وعلى ذلك ان بناء وترسيخ ثقافة التعايش بين الهُويات الثقافية المتنوعة وتأطيرها بهوية وطنية جامعة، التي تقف حائلاً امام نمو التَّطَرُّف وقطع جذوره، والتي ينبغي ان تتم على أسس الامن المجتمعي وما يرتبط به من مضامين نفسية واقتصادية وحتى صحية في بعض الأحيان ما يجعل طبيعة المعالجة ذات انعكاسات فعالة في تفعيل مضادات الهشاشة امام حالة التَّطَرُّف، وعلى هذا الاساس نطرح مجموعة من المعالجات هي:

١. اعادة بناء المصالحة الوطنية:

لم يكن مفهوم العدالة الانتقالية والذي تندرج ضمن إحدى آلياته المصالحة الوطنية ليرى النور، الا لكونه خارطة طريق محملة بأهداف جمة، لمعضلة استحكمت لدى ساسة العراق بعد العام ٢٠٠٣ وهم في مواجهة التغيير الهائل الذي احدثه سقوط النظام السابق على يد المحتل الامريكي وحلفائه، وبقدر ما اتسمت به الاوضاع السياسية في العراق حينئذ من غموض وضبابية بل والتباس في احيان كثيرة، تعرض مفهوم العدالة/ المصالحة الى الغموض والالتباس، بل والايهام ايضاً، خاصة بعد ان حاول الجميع صهر مطالبهم في بودقة، فالمصالحة كمشروع هادف ترمي ابتداءً الى احقاق الحق واعادته الى اصحابه، كشف الحقيقة وجبر الضرر وتعويض الضحايا، خصوصا لما له علاقة بالقضايا السياسية والمدنية العامة[٤٢].

وإن تفعيل الحوار والمصالحة الوطنية، دليل حاجة الى الوحدة والالفة والتفاعل الوطني الاجتماعي، فجميع ابناء الهُويات الثقافية مدعوون اليوم اكثر من اي وقت مضى الى الاسهام الجديد الفعال في بناء مصدات التَّطَرُّف والعمل على تجفيف منابعه. وهذا لا يتم الا بالعمل الجاد على تنفيذ مشروع المصالحة الوطنية والحوار بين ابناء الشعب الواحد، عن طريق دفع هذا المشروع الى الامام، لولادة وحدودية عراقية جديدة تستحضر اواصر المحبة والسلام بين اطيافه وشراحه واقلياته ومذاهبه، كما ويؤدي مشروع المصالحة دوراً كبيراً في ضمان مستقبل البلاد والجهود التي تنصب لتفعيل المصالحة وتذليل المشكلات والنزاعات السياسية والطائفية والتي تعتبر من منابع التَّطَرُّف، سيسهم هذا المشروع الذي يعد القاعدة السياسية لتوطين الديمقراطية وترسيخ خططها وبناء مؤسسات الدولة الآمنة المستقرة والمنتجة في آن واحد من اجل حوار ومصالحة يمضيان بعراق جديد الى مستويات متصاعدة نحو مستقبل لعراق جديد قوي ومعافى.

وعلى ذلك نطرح مجموعة من التدابير التي من المهم وضعها في الاعتبار عند بناء استراتيجية وطنية فعالة للتعامل مع التنظيمات المتطرفة الداخلية ومواجهة حالات التسميم الخارجية، نطرح الآتي:

- أن تكون عملية الحوار والمصالحة الوطنية نابعة من الداخل العراقي، أي أن تكون مبادرة عراقية خالصة وتعقد مؤتمراتها وتطلق بياناتها من داخل العراق وتشريع قانون للحوار والمصالحة الوطنية، من أجل اضفاء الشرعية والإلزامية عليها، والعمل على الغاء جميع التشريعات والقرارات التي تغلب عليها سمة التمييز بين

ابناء المجتمع، والتي لا تتيح الفرص المتكافئة للجميع، يترافق مع ذلك دعم وتأييد اقليمي ودولي[٤٣].

- من الضروري تحديد وفهم الاسباب التي تدفع الافراد للارتباط بهذه التنظيمات، اي ضرورة تحديد العوامل المحفزة للتطرف، لما لها من اهمية قد تساعد في تطوير سياسات اكثر فاعلية لمكافحته، وما قد ينتج عنه من اعمال ارهابية، لاسيما وان تحليل بعض حالات المتطرفين الذين مارسوا افعالاً ارهابية، والذين ادينوا من قبل القضاء العراقي يفيد لجمع المعلومات الضرورية التي تعمل على انجاح السياسة الأمنيّة في العراق، وهذا في جزء كبير منه يقع على يقع على عاتق مراكز الابحاث العراقية وتشجيعها على عمل دراسات ميدانية تقوم على مقابلات مع متطرفين جدد او متطرفين سابقين تبنوا الفكر المتطرف ومارسوا الارهاب.
- تأسيس ميثاق شرف اخلاقي ومهني يتشكل من مجموعة من القيم المركزية التي ينبغي ان تراعيها مختلف النظم الاجتماعيّة في المجتمع وتلتزم بها، وتعمل من خلالها على نشر روح الاعتدال وتوضيح فقر وبؤس المواقف المتطرفة، كما تؤكد هذه القيم المركزية على قبول الآخر المختلف، وكذلك قبول الحوار البناء، ورفض التعصب والتصلب في المواقف، وهذه القيم المركزية ينبغي ان تشكل موجهات لأداء مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة المختلفة وتشكل نواة لثقافة وطنية اخلاقية تؤكد على التماسك والاعتدال الاجتماعي.
- الاعتراف بحقوق الغير ومعاناة الفئات المستضعفة، وهذا يعني انصاف الافراد والجماعات التي تعرضت حقوقها للانتهاك، وذلك بعيدا من الاعتبارات المصلحية والنفعية السياسية والشخصية.
- صناعة قاعدة اعلامية تتيح حرية التعبير ونشر قيم التسامح والتعايش وعدم التمييز، فالأعلام سلاح ذو حدين، فهو يمكن ان يكون عاملاً مساعداً على نشر قيم التسامح ومبادئه او ان يروج لضدها، بما يغذي عوامل الكراهية والاحقاد وتبرير العنف والارهاب.
- اعادة النظر في الخطاب الديني: ويتم عبر اعادة هيكلة المؤسسات الدينية الفاعلة وذات التأثير الاجتماعي الى جانب دواوين الاوقاف، فيما يتصل توجيه الخطاب الديني صوب قيم التسامح والاعتدال وقبول الآخر، ونبذ العنف والتَّطَرُّف سواء على المستوى الديني او الايديولوجي، اذ ان من الضروري العمل على تدريب عدد من الأئمة بغية تحرير خطابهم من أي ضغوطات لتوجيهه في مسار معين، فضلاً عن تحرير المساجد والمدارس من التأثيرات الأجنبية المتمثلة في الأئمة والمبعوثين الوافدين من دول محرضة ومتطرفة، والعمل على تقديم خطابات دينية تحرر الانسان وان يستلهم المواطن العراقي من الدين قيم الحرية والتسامح والتعايش، وهذه الخطابات تعمل على وضوح النظرة المتفائلة للمستقبل، والتطلع العميق نحو الاستمتاع بالحياة، والاحتفال بالتعددية الانسانية، بغية بناء(التدين التقدمي) بين صفوف المجتمع، والذي غايته تدين المواطن الذي يريد العدالة واحترام الحقوق، ويتحمل المسئولية تجاه المجتمع، ويسعى الى تحقيق النقاء في العلاقات الانسانية، لا ينظر للدين على انه ساحة حرب بل ساحة تلاق بين المختلفين في المعتقد، ولا ينظر للدين على انه(اداة) في مجتمع تقليدي لتحقيق مكاسب شخصية، لكنه تدين منفتح، يرى في كل المعتقدات قيما جميلة يمكن تعلمها، وفي كل المذاهب ومضات مشعة يمكن التقاطها.

- العمل على تجديد الخطاب السياسي: حيث يفتقد خطاب النخب السياسية العراقية للطابع الجذاب الذي يمكنه حشد المواطنين خاصة الشباب منهم حول الفكر المعتدل، وعدم الانجذاب نحو الخطاب المتطرف الذي بات يعمل بعقل وقلب شبابي ويتفهم جيدا حماسهم للانخراط في اية تجارب تخرجهم من حالة الملل وطول فترة الانتظار التي يعيشونها لبدء حياة كريمة.

٢. تجديد رسالة التعليم

لا يمكن للتعليم من ان يمنع فردا من ارتكاب فعل عنيف باسم ايديولوجية متطرفة؛ غير ان توفير تعليم مجد وبنوعية جيدة قد يساعد على خلق الظروف التي تصعب تكاثر الايديولوجيات والافعال المتطرفة، اذ ان السياسات التعليمية يمكن ان تضمن عدم تحول اماكن التعلم الى ارض خصبة للتطرف، ويمكنها ان تضمن ايضاً مساهمة المحتويات التعليمية ومقاربات التعليم/ التعلم في تطوير مناعة المتعلمين حيال التَّطَرُّف، وبالتالي فان دور التعليم لا يتمثل في اعتراض المتطرفين العنيفين او تحديد الافراد الذين يحتمل ان يصبحوا متطرفين عنيفين، وانما في خلق الظروف التي تبني المضادات، ضمن المتعلمين ضد التَّطَرُّف، وتقوي التزامهم بثقافة اللاعنف ونهج السلام(٤٤).

وفي اطار طرح المعالجات وتجديد رسالة التعليم لبناء مضادات التَّطَرُّف ينبغي الأخذ بالتدابير الآتية(٤٥):

- تشجيع الاستثمار في التعليم لاسيما التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، اي بين سن الثالثة والثامنة، من اجل كفالة ان يحصل جميع الاطفال على تعليم شامل للجميع وجيد النوعية، مع مراعاة تنوع البيئات الاجتماعية والثقافية.
- تنفيذ برامج تعليمية تعزز مفهوم (المواطنة) والمهارات الشخصية ، والتفكير النقدي، والالمام بالتكنولوجيا الرقمية، واستكشاف سبل ادراج التربية على المواطنة في المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية، وبناء قدرات المدرسين والمربين من اجل دعم هذه الخطة.
- توفير التعليم الشامل من المرحلة الابتدائية الى مرحلة الدراسات العليا بما في ذلك التعليم التقني والمهني، وتوفير الارشاد للاشخاص الضعفاء، بمن فيهم النازحون، بالاستعانة بتكنولوجيا الانترنت والاجهزة المحمولة.

وبذلك ينبغي ان تقوم رسالة التعليم على المساواة وعدم التمييز، عن طريق تنفيذ سياسات وممارسات تعليمية شاملة ومنصفة لا تنظر الى الاختلافات الفردية كمشكلات يتعين تصويبها، بل كفرص لاثراء التعلم، على المستوى التربوي، هذا يعني اعطاء الاولية ليس فقط للمهارات المعرفية؛ بل ايضا للمهارات الاجتماعية – العاطفية والسلوكية للمتعلمين، بهدف تعزيز احترام التنوع والانخراط المسؤول، وفي حين يمكن اجراء مناقشة مكثفة حول الدور المحدد للتعليم في منع التَّطَرُّف ترى اليونسكو ان اختيار عدم القيام بأي شيء حتى يتم حل الجدال ليس خيارا، فالتهديد المتزايد للتطرف المؤدي الى العنف يشير الى انه باستطاعة الانظمة التعليمية ان تفعل المزيد لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال توفير تعليم مجد ومنصف بنوعية جيدة.

٣. تأهيل منظمات المجتمع المدني:

ان تأهيل منظمات المجتمع المدني بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة المخاطر والتهديدات التي تمس الامن المجتمعي من شأنه أن يحقق افاقا حقيقية لاشاعة ثقافة

التسامح وحل المشكلات والمنازعات وتجنب العنف والقتل الذي سببه التَّطَرُّف، والوقوف بوجه الارهاب والاحتراب الطائفي المقيت، فإن دورها من خلال توسيع دائرة الحوار بين الهُويات الثقافية المختلفة للشعب العراقي لبلوغ الهدف الاسمى الذي تنادي مشاريع المصالحة الوطنية[٤٦].

فضلاً عن كونها وسيطاً نضوياً وتعبوياً بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة، لا تقوم إلا على أساس المواطنة والديمقراطية والتعايش، وهي بدورها تعزز وترسخ قيم واستحقاقات المواطنة والديمقراطية والتعايش لذلك تتعدد ادوار ها ومهامها في مواجهة التَّطَرُّف في المجتمع.

وعلى ذلك نطرح مجموعة من التدابير لانتاج سياسات تنموية لاجل اعادة بناء المجتمع المدني، وهي[٤٧]:

- المشاركة في وضع وتخطيط استراتيجيات وبرامج وخطط لمواجهة الارهاب في المجالات الفكرية والثقافية والفنية والاجتماعية للتأكيد على علاقة الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، ابتداءً من التخطيط إلى التنفيذ وانتهاءً بالتقييم، مما يتطلب شكلا جديدا من الإدارة العامة تضمن مشاركة هذه المنظمات في عملية تطوير السياسات العامة للدولة، وفي صياغة التشريعات، وفي صنع القرار، وتنفيذ استراتيجيات التنمية ومواجهة الارهاب.
- رصد وتشخيص مؤشرات الإنذار المبكر في المجتمع، بحكم انتشار مؤسسات المجتمع المدني في كافة انحاء الوطن واحتكاكها اليومي بالمواطنين والاحداث، وقدرتها على رصد التغييرات التي تعطى مؤشرات انذار لتنامى الافكار المتطرفة.
- نشر ثقافة التسامح والاستنارة من خلال أنشطتها المتنوعة فإنها تساهم بشكل حقيقي في تحصين المواطنين ضد التَّطَرُّف والاستجابة لمحاولات تجنيدهم للمنظمات الإرهابية.
- تشجيع برامج وانشطة نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، ونبذ ممارسات الاقصاء والتهميش ضد أي مجموعة عرقية أو اجتماعية، عن طريق نشر ثقافة إنماء الحس الوطني والوحدة الوطنية لدى المواطن .
- التشارك مع مؤسسات الدولة على النهوض بمستوى معيشة الفئات المهمشة وسكان الاحياء العشوائية ومساعدتهم في ايجاد المسكن الآدمي والعمل المنتظم وادماجهم في المجتمع وتمكينهم من التعرف على القيم الانسانية الرفيعة من خلال العروض السينمائية والمسرحية في اماكن اقامتهم وفي مراكز الشباب والاندية ليكونوا على صلة بالثقافة الانسانية والقيم الايجابية من خلال هذه العروض الفنية والندوات الثقافية والاجتماعية، وهذا لا ينفي مسئولية مؤسسات الدولة في المقام الاول عن توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

بالنهاية، نعتقد ان اي سياسة او استراتيجية ناجحة لمكافحة افكار التَّطَرُّف وممارسة العنف، لزرع ورود التسامح، ينبغي ان تتبنى على فهم دقيق للأسباب التي تدفع الافراد والجماعات الى انتهاج هذا الطريق، وطالما ان السلطات الحاكمة في اي دولة لا تدرك هذه الاسباب بدقة او تخطئ في تقدير اولوياتها فان السياسات التي تضعها لمكافحة التَّطَرُّف والارهاب لن تؤت ثمارها بالضرورة.

الخاتمة

تسير سياسات الأمن المجتمعي من طريق عدم استخدام ادوات الأمن العسكري (الا عند الضرورة القصوى) أمام الفكر المتطرف، وان أمن المجتمع بما هو تأمين الهُويات الثقافية واشباع الحاجات، وبما هو أمن اقتصادي وغذائي واجتماعي، لايمكن تمامه من دون تنمية وتوزيع عادل للثروة، ومن دون تأمين لحقوق الفئات الاقل دخلا ولحقوق المرمي بهم على هامش الاقتصاد والانتاج. فعلى حد تعبير روبرت مكنمارا أصبح مقياس الأمن بالتنمية وماتحققه من مردود اجتماعي، فالقبول والرضا الذي يتشكل اجتماعيا يؤسس المداخل الأولى في مواجهة التَّطَرُّف العنيف في أي مكان كان.

وظاهرة التَّطَرُّف المولدة للإرهاب هي مدخل التفكير في البنى والشروط التحتية (الاجتماعيّة – الثقافية – الاقتصادية) العراقية، تقدم فرصة لفهم موضوعي صحيح للظاهرة بمقدار ما تسدد ردة فعل للمقاربة الأمنيّة الاستئصالية المدفوعة الى جنونها الاقصى والمرتكزة الى الفرضية الخاطئة عن انحراف سلوك ممارسي العنف والارهاب، والى الفكرة الاكثر خطأ عن امكانية تصويب ذلك الانحراف من طريق الردع الأمنيّ (العسكري) العنيف فقط، إذ يجب أن تتضمن رؤى المعالجة والمواجهة منظورات قادرة على بناء القبول والرضا الشعبي حيال السياسات العامة التي تتبناها الدولة تجاه المجتمع.

الهوامش

(*) للمزيد حول الصراعات الثقافية في المنطقة العربية ينظر: عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع – جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٢٠ ومابعدها.

(**) يعد الأمن المجتمعي احد الأبعاد الأمنيّة السبعة التي اقرتها الأمم المتحدة في تقريرها عام ١٩٩٤، ويعنى البعد بتأمين الهويات الثقافية(الدينية، القومية، اللغوية، العائلية...الخ) للمجموعات الاجتماعيّة المتنوعة في الدولة، والعمل على تأطيرها باطار وطني جامع للحد من التمايزات التي تنتج التَّطَرُّف، لذلك يكون تأمين هذا التنوع عبر استراتيجية وطنية واسعة النطاق، تتداخل معها الابعاد الأمنيّة الاخرى في الدولة واهمها (الأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي، والأمن الصحي).

(١) سعيد شحاته، بريطانيا بين المواجهة الداخلية والخارجية للارهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٤)، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٣٢.

(٢) معجم المعاني الجامع، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/.

(٣) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية: ٧٧، تفسير الطبري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: http://quran.ksu.edu.sa/tafseer/tabary/sura4-aya171.html.

(٤) محمد المدني بوساق، مواجهة ظواهر الغلو والتَّطَرُّف المؤدية للارهاب، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/55635/%D8%AD%D9%83.

(٥) معجم المعاني الجامع، مصدر سبق ذكره.

(٦) ينظر بتصرف: صلاح الصاوي، التَّطَرُّف الديني (الرأي الآخر)، الافاق الدولية للاعلام، المجلد الاول، ١٩٩٣، ص١٢– ص١٣.

(٧) علي بن عبد العزيز الشبل، الغلو، دار الشبل للنشر والتوزيع، بلا تاريخ، الرياض، ص٢٢.

(٨) ينظر بتصرف: داليا رشدي، اليات صناعة الكراهية وطبيعة الانظمة السياسية، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٩)، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠١٥، ص٧.

(٩) عبد اللطيف حسين فرج، تربية الشباب للبعد عن التَّطَرُّف والإرهاب، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ٢٠٠٦، ص٩.

(١٠) ايمان رجب، التَّطَرُّف: التعريف والسياق الحاكم، مجلة احوال مصرية، العدد (٦٠)، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٥.

(١١) ايمان رجب، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(١٢) عبد الغفار عفيفي الدويك، معضلة تعريف الارهاب في الفكر والممارسة الدوليين، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٠)، مركز

الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٢؛ وينظر ايضاً: محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن – حوارات القرن الجديد، دار الفكر العربي، دمشق، ٢٠٠٢، ص٢٠٤.

(١٣) عبد الحميد صيام، مانيفستو حول جدلية العلاقة بين العنصرية والارهاب: دعوة حوار، مجلة القدس العربي، ٢٠١٥. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:
https://www.alquds.co.uk

(١٤) علي ليلة، التَّطَرُّف على خلفية عملية تحول وانتقال المجتمع، مجلة قضايا مصرية، العدد (٦٠)، مركز الاهرام للدراسات، ٢٠١٦، القاهرة، ص٥٨.

(١٥) وحيد عبد الحميد، هل تشعل تداعيات الارهاب حرباً عالمية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٤، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠١٦، ص٨.

(١٦) نورالدين عزار، التَّطَرُّف بين الديني والفكري، مجلة ذوات، العدد (٥٢)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط، ٢٠١٩، ص٢.

(١٧) غالبا ما تعبر عنه الجماعات التي تتبنى موقف يستند لفهم محدد للشريعة الاسلامية يكون في جوهره رافض للنظام الحالي، وتتبنى ايديولوجية تقدم بديلا يتمثل في انشاء دولة اسلامية، وتلجأ للتراث الاسلامي لتبرير موقفها الرافض للنظام... للمزيد ينظر: ايمان رجب، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(١٨) احمد سيد احمد، مجلس الامن الدولي والارهاب.. قرارات بلا فاعلية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٤)، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠١٦، ص١١٥.

(١٩) عبد الحسين شعبان، التَّطَرُّف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع إشارة خاصة إلى العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٦٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص١٧٠.

(٢٠) العنف السياسي: هو أعمال التمزيق والأضرار التي يكون غرضها واختيار أهدافها أو ضحاياها والظروف المحيطة بها وإنجازها وآثارها ذات دلالات سياسية، أي تنحو إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثار على النظام الاجتماعي... للمزيد ينظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي– أسسه وأبعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٥٨٩–ص٥٩٠.

(٢١) رجاء جارودي، الاصوليات المعاصرة، ط١، باريس، ٢٠٠٠، ص١٣.

(٢٢) بانغتون مور: الجذور الاجتماعيّة للديمقراطية والديكتاتورية، ترجمة: جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص١١٤–ص١١٥.

(٢٣) أدريس لكريني، مكافحة الإرهاب بين تحيات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢١٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٤٣.

(٢٤) أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن... فشل مزمن واصلاح ممكن، مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٣١.

(٢٥) فؤاد غازي ثجيل، ملامح التَّطَرُّف السياسي في المجتمع العراقي – دراسة تحليلية للنموذج السياسي في العراق ١٩٢١ ــ ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٣٣.

(٢٦) ينظر بتصرف: وردة مساعد علي عثمان الشاعري، التدخل الاقليمي في اليمن (دراسة في العلاقات بين الابعاد المذهبية والابعاد الجيوستراتيجية ٢٠١١–٢٠١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٨، ص٢٨.

(٢٧) ينظر بتصرف: عبد الاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

(٢٨) عبد الحسين شعبان، هل القضاء على التَّطَرُّف بات مستعصياً؟، جريدة الزمان (طبعة العراق)، اراء وافكار، ٢٠١٥، ص٨.

(٢٩) للمزيد ينظر: حميدة سميسم، الحرب النفسية، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٥٥.

(٣٠) وليد عبد الحي، النظام الاقليمي العربي: استراتيجية الاختراق واعادة التشكيل، مجلة سياسات عربية، العدد (١)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص١٨.

(31) Saad Eddin Ibrahim, "Management and Mismanagement of Diversity", http://www.unesco.org/most/ibraeng.htm

(٣٢) علي عبد الهادي المعموري، المصالحة الوطنية والسلم الاهلي – معضلة هويات فرعية ام غياب دولة؟، مركز حوكمة للسياسات العامة، بغداد، ٢٠١٦، ص١.

(٣٣) عدنان ياسين مصطفى، الأمن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق – تحليل سوسيولوجي، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩، ص٨٤.

(٣٤) علي احمد عبد مرزوك الجنابي، الحملات الانتخابية للاحزاب السياسية واثرها في سلوك الناخب (انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨ انموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم

السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، ٢٠١٩، ص ٣.

(٣٥) محمد عزت هلال العجوز، التَّطَرُّف الفكري: دراسة في المحددات الاقتصادية والتكلفة، مجلة احوال مصرية، العدد (٦٠)، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠١٦، ص٩٩.

(٣٦) للمزيد حول هذه الدراسات ينظر: فراس عباس البياتي، الامن الاقتصادي للسكان دراسة اجتماعية تحليلية لابعاد الأمن الاقتصادي على السكان والتنمية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص،جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢، ص١٢-١٦؛ عبد علي كاظم المعموري، اشكالية المواطنة والهُويّة الوطنية العراقية، في كتاب المواطنة والهُويّة العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان للنشر والتوزيع والاعلامن ٢٠١١، ص٤٨؛ علي حسين احمد العكيدي، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ – دراسة جيوستراتيجية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص١٣٣-١٤٥.

(٣٧) ينظر بتصرف: نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٦٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص٦٨.

(38) **Joshua castellino and kathleen a. Cavanaugh, minority rights in the middle east, oxford university press, 2013, P.56.**

(٣٩) عبده مختار موسى، اثر القبيلة في الاستقرار السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٦٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص٦٣.

(40) **John Eibner, the future of religious minorities in the middle east, Lexington books, Maryland, 2018, P.12..**

(٤١) احمد غالب محي وعلي احمد عبد مرزوك، البعد السياسي للأمن الاجتماعي (دراسة في المفهوم والابعاد والاهداف)، مجلة جامعة الكوفة، العدد ١/٤٤، جامعة الكوفة، ٢٠١٩، ص٢٤٠.

(٤٢)منعم صاحي العمار جوف المحنة – اقتفاء اثر الذات العراقية "دراسات استراتيجية مختارة"، بلا دار نشر، ط١، ٢٠١٦، ص١٤٠.

(٤٣) مصطفى صادق عواد الكبيسي، الاصلاح السياسي في العراق (المعوقات والحلول)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٨، ص٢٥٦.

(٤٤) اهداف التنمية المستدامة، منع التَّطَرُّف العنيف من خلال التعليم (دليل لصانعي السياسات)، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، ٢٠١٨، ص٢٣.

(٤٥)تقرير الامين العام للأمم المتحدة، خطة عمل لمنع التَّطَرُّف العنيف، ٢٠١٥، الفقرة ٥٤.

٤٦ قارن مع: سهاد إسماعيل خليل و علي فارس حميد، مواجهة التطرف: المداخل، الإستراتيجيات وبيئة العلميات مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٩، ص١٦٧

(٤٧) أحمد أبو المجد، دور المجتمع المدني في مواجهة الارهاب، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، الحملة الوطنية (الحرية لغير المحكومة)، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: **http://www.ecpps.org/index.php/ar/%D8%A7**